المنهج الظاهري وتطبيقاته في دراسة اللغة عند ابن حزم (المقالة الرابعة)

أد/ ناصر هاشم محمد– أستاذ الفلسفة بكلية الآداب –

يقوم منهج ابن حزم في دراسة اللغة على الاهتمام بالمعاني أكثر من الاهتمام بالألفاظ ، فاللفظ ما هو إلا القالب الذي نصب فيه المعنى، وهو الوسيلة الأساسية لنقل الأفكار وتحديدها وتميزها، فيقول: "الذي لا يدل على معنى لا وجه للأشغال به لأنه لا يحصل لنا منه فائدة نفهمها، وطلب ما هذه صفته عناء ليس من أفعال أهل العقول" وهذا الاهتمام بالمعنى لا يعنى إطلاقاً أنه يقلل من قيمة الألفاظ، فلولا الألفاظ ما أمكن تقسيم أو تصنيف أو تركيب أو تحليل المعاني ، وحديثاً قالوا أن إمكانية التفكير أولاً وأخيراً تستند إلي اللغة وألفاظها التي تستخدم في إبراز عناصر الفكر، وفرض وجود إنسان دون لغة معناه فرض وجود إنسان دون فكر.

اعتمد منهج البحث اللغوي عند ابن حزم على عدم الفصل بين الفكر واللغة أو بين المنطق واللغة. فالتفكير المنطقي لابد ن يخضع لمجموعة عمليات لغوية، كما أن المنطق يضع لنا القواعد الواجب أتباعا في التعبير عن الفكر، لهذا نجد أن ابن حزم يأخذ على الأوائل اعتبارهم الإضافة، مجردة ولا ترتبط بمضامين فيقول: "أن الأوائل لما رأوا شيئين لا يثبت إحداهما إلا بثبات الأخر وأن ضم كل واحد منهما إلي صاحبه نتج معنى ثالثاً غيرهما، فجعلوا المعنى رأساً من رؤوس المقولات وهو الإضافة فتكلموا عليه مجرداً وأن كان لا يتجرد"

وقد فرق ابن حزم بين موضوع المنطق وموضوع علم اللغة، فاهتمام اللغوي بالألفاظ يكون اهتماماً جوهرياً، بينما اهتمام المنطقي بها يكون عرضي، أي أنه يسير في الاتجاه الأرسطي الذي يقوم على عدم الفصل بين الفكر واللغة ويعتبر أن التفكير المنطقي يقوم على مجموعة من العمليات اللغوية ، وهو ما يتجلى بوضوح في حديثه عن المقولات وفي حديثه عن قضية الدلالة، فقد اهتم بدراسة الألفاظ ودلالتها وكان المحور الأساسي الذي تدور حوله دراسته هو صلة الألفاظ ودلالتها أى صلتها بالمعاني، واعتبر المنطق هو دراسة للألفاظ من حيث دلالتها على المعاني، وغايته هي الوصول إلي البراهين الصحيحة التي هي بدروها تتألف من كيانات لغوية أو عبارات يمكن تحليلها إلي ألفاظ وكلمات وحدود، وهو ما دعا إليه أبو البركات البغدادي (463هـ) بعد ابن حزم عندما أنكر أن يكون موضوع المنطق هو نفسه موضوع علم اللغة لأن اهتمام اللغوي

بالألفاظ اهتمام جوهري ، بينما اهتمام المنطقي بها اهتمام عرضي فيقول البغدادي "إن دخول الألفاظ في أجزاء المنطق إنما هو دخول بالعرض لا بالذات كما هو الحال في الجدل والخطابة والسفسطة والشعر"

إن وظيفة اللغة عند ابن حزم هي التفاهم، والألفاظ ما هي إلا إشارات تعرف من خلالها المسميات (الموجودات) التي تشير إليها هذه الأسماء، لهذا فالمسميات واحدة حتى وإن اختلفت الأسماء، فالأسم ليس أسماً من صنع نفسه إنما صار أسم لأنه أريد به أن يكون أسماً ، ولا يكون دالاً إلا إذا أريد به الدلالة.

إن الخاصية الأولى للبحث اللغوي عند ابن حزم هي عدم تحميل اللغة من المعاني التي لا تتحملها "من أحال شيئاً من الألفاظ اللغوية عن موضوعها في اللغة بغير نص محتمل لها ولا إجماع من الشريعة فقد فارق حكم أهل العقول والحياد وصار في نصاب من لا يتكلم معه"

لقد جعل ابن حزم اللغة العربية لغة تلقائية ، وضعت كل لفظ فيها لمسمى معين، وإطلاقها على غير ما وضعت له يخرج المعنى من المعلوم إلي المجهول وهذا الزعم جعله يعتبر البلاغة نوعاً من المبالغة وتشويه الحقائق ومخادعة سامعها وقارئها علاوة على صعوبة تعلمها، فيقول "عم الدنيا من البلغاء الذين يتخللون بألسنتهم تخلل الناقر ويطيلون في المعنى التافه إظهار لاقتدارهم على الكلام جماعات لا بصائر لهم في دين الإسلام"

من المؤكد أن هذا الاتجاه يتفق تماماً مع منهجه الظاهري الذي يرى بضرورة وقوع الأسم على مسماه ولا يتعداه، ويرفض الكناية والمجاز والإطناب والتشبيه لأنها عنده ضروب من الكذب.

وانطلاقاً من منهجه الظاهري جعل اللغة توقيف من الله سبحانه وتعالى، وليست اصطلاحاً أصطلح عليه الناس لأنها لو كانت اتفاقية اصطلاحية "لوضعها قوماً وقفواً على الموجودات التي في العالم أجمع"، ولهذا نراه يعيب على الذين يجعلون الأسم غير المسمى فيقول: "إن كان يعنى بالأسم حروف الهجاء القائمة في النفس أو الصوت المسموع أو الشكل المخطوط فكل هذا غير المسمى، إذ قد يفن وجودها والمسمى قائم بحسبه، وإن كان يعنى المعنى المفهوم منها فهو المسمى بعينه"، وقد ترتب على هذا الاتجاه التوفيقي إنكار ابن حزم الاجتهاد والتصرف في اللغة رغم أنها ظاهرة إنسانية عامة وهذا المعنى الذي أكد الفارابي على

عكسه بقوله "يستعمل اللفظ في غير معناه الشائع والمتداول" وعلى ذلك نجد أنفسنا أمام معاني وألفاظ خاصة بالجمهور أو العامة ألفاظ أخرى خاصة بالفلاسفة والعلماء.

دلالة الألفاظ عند ابن حزم:

قسم ابن حزم الألفاظ من حيث دلالتها تقسيماً غريباً خالف فيه كل الفقهاء وعلماء اللغة الذين قسموا الألفاظ من حيث دلالتها إلي ثلاثة أقسام هي (الخاص – العام – العام المخصوص).

أما ابن حزم فقد قبل منها اثنين هما الخاص والعام ورفض القسم الثالث وهو العام المخصوص، وكان رفضه للقسم الثالث نابعاً من منهجه القائم على ضرورة أن يقع الأسم على مسماه ويطابقه.

القسم الأول: خاص يراد به الخصوص، وهذا يحمل على كل ما يدل عليه لفظه كزيد وعمرو، وهو ما وضع لمعلوم واحد كزيد أو متعدد كإنسان ولكنه غير مستغرق لما يصلح بوضع واحد، وحكمه:

أنه يتوجب تناول الحكم لما وضع له قطعا، وذهب بعض الأصوليين إلي تقسيم الخاص إلي قسمين:

الخاص الحقيقي وهو ما وضع لمعنى واحد ذي مسمى واحد مثل زيد وعمرو.

الخاص الاعتباري وعو ما وضع لمعنى واحد بالنوع وما كانت مسمياته متعددة محصورة مثل إنسان.

القسم الثانى : وعرفه ابن حزم وهو العام ما يكون أسماً لجنس كقوله تعالى: " وجعلنا من الماء كل شئ حى" الأنبياء 30فكلمه حي اسم عام لجنس يعم أنواعاً كثيرة، ومن ألفاظ العموم ما يكون أسماً لنوع ما كقوله تعالى:" والخيل والبغال والحمير" النحل 8

ومن العام ما يقع لأجل صفة كقوله تعالى: " ولذى القربى " الأنفال41

والألفاظ الموضوعة للعموم هي أسماء الأجناس، المعرفة بتعريف اللام، الاستغراقية أو بتعريف الإضافة للاستغراق، ويقول الآمدي:"أن جميع الحروف المستعملة للشرط والاستفهام مثل – ما – وأي – ومتى – وأين – وكم – ونحوه ومؤكداتها مثل: كل ، وجميع، فإنها للعموم.

إن العام هو ما يكون مستغرقاً لجميع ما يصلح له فهو حمل اللفظ على كل ما اقتضاه في اللغة.

القسم الثالث : العام المخصص : وعرفه ابن حزم بأنه "عموم دل نص القرآن والسنة على أنه قد أستثنى منه شيء، فخرج ذلك المستثني مخصوصا من الحكم الوارد بذلك اللفظ" .

كما يقول "اللفظ العام الذي أريد به الخصوص مثل قوله:: "الأئمة من قريش"، فهذا عموم لكل قريش، إلا من خصه نص أو إجماع من النساء والصبيان، فإذا كان جوهر دلالة العام هو الإحاطة والشمول بحيث يتناول الحكم السند إليه كل أفراده، فإن كثيراً من المقامات والقرائن قد تفرد تمييز بعض أفراد العام بالحكم وتخصيصهم به.

إن العام الذي يدخله الخصوص فيجمع بين العموم والخصوص مثل قوله تعالى: " ما كان لأهل المدينة ومن حولهم أن يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه " التوبة 120

إن اللفظ العام لا يحمل دلالة الخاص إلا بدليل "الواجب حمل كل لفظ على عمومه وكل ما يقتضيه اسمه دون توقف ولا نظر، ولكن إن جاءنا دليل ويجب أن نخرج عن عمومه بعض ما يقتضيه لفظه صرنا إليه حينئذ". ويقول الشافعي في دلالة الآية السابقة: "وهذا في معنى الآية قبلها وإنما أريد به من أطاق الجهاد من الرجال، وليس لأحد منهم أن يرغب بنفسه عن نفس: أطاق الجهاد أن لم يطقه، ففي هذه الآية الخصوص والعموم

إن العام الذي أيد به الخاص يطلق فيه العام ويراد به بعض ما تناوله، فهو مجاز قطعاً لأنه استعمال اللفظ في بعض مدلوله وبعض الشيء غيره.

لقد حرص ابن حزم على عدم نقل اللفظ عن معناه الذي وضع له. وإذا كانت بعض الكلمات لابد أن تنقل عن معناها كالصلاة والزكاة والصيام والحج والربا وغير ذلك، فذلك عنده لا يعد مجازاً، بل هي تسميه صحيحة واسم حقيقي لازم مرتب حيث وضعه الله، والكلمة التي تنقل من معناها وموضوعاتها إلي معنى آخر فهذا من عند الله وليس لاصطلاح أو اتفاق الأفراد "وليست الأسماء موضوعة على المسميات إلا بتوقيف"

لقد خالف ابن حزم أغلب علماء اللغة والأصوليين الذين ذهبوا إلي القول بضرورة أن تكون اللغة توفيق واصطلاح حتى يتسنى استعمال اللفظ بأكثر من دلالة لأن المعاني أكثر من الألفاظ وليس العكس.

وأخيراً تقول أن ابن حزم حرص على تأسيس منهجه العلمي على البراهين الصحيحة من خلال اهتمامه بالمفردات كما حرص على تحديد المعاني تحديداً قاطعاً جازماً يزيل عنها المشابهة والمشاركة التي كان يرى أنها يؤدى إلي الوقوع في اللبس والغموض والخطأ، كما حرص على تحديد العلاقة بين الأفكار والألفاظ والمعاني والجمل.

ويمكن القول أن ابن حزم يختلف اختلافا كبيرا عن سائر المفكرين وفلاسفة اللغة العرب الذينااهتموا اهتماما كبيرا بقضية المعنى ، وذلك فى حقول معرفية مختلفة ، فأهتموا بها فى البلاغة وفى الفلسفة وفى أصول الفقه كما يتجلى هذا الاهتمام فى تسجيلهم لمعانى القرآن الكريم ودراسة المجاز فى القرآن وهو ما أدى إلى نمو علم التفسير وتطوره حتى غرق فى مباحث فقهية، وجدلية ، ونحوية ، وصرفية ، وتاريخية ، وأسطورية ، كما شغل الباحثون فى البلاغة أنفسهم بمباحث تدور حول اللفظ والمعنى وأيهما تكمن فيه البلاغة ،وأيا كانت الجهود التى بذلت فى التفسير ، وفى مباحث البلاغة والإعجاز ، فإنها وقفت عند حدود عقلية النقد العربى القديمة تلك العقلية الجزئية التى تتناول كل نص على حدة ، فتحلله وتبرز الجمال الفنى فيه إلى الحد الذى تستطيع دون أن تتجاوز هذا إلى إدراك الخصائص العامة فى العمل الفنى كله .